

باب المناظرة والمراسلة

﴿ رد الشبهات على النسخ وكون السنة من الدين - لليافي ﴾

٦

بقية بحث احاديث الاحاد وكونها من اصول الدين

قال في الأحاديث ما خلاصته: انه لا يبعد ان يكون بعضها موضوعا وان ما غلب
علي الظن ان يكون له أصل صحيح كان شريعة خاصة بأحوال خاصة وظروف مخصوصة
في مبدأ الاسلام - إلى قوله - وما جاء في القرآن هو الشرع العام لكل زمان ومكان
ولذلك لم يأت أمثال هذه المسائل الخاصة فيه ثم قال ونهى رسول الله (ص)
المسلمين عن تدوينها كي لا تكون خالدة بينهم كالتقرآن الشريف - إلى قوله -
لم يحسن المسلمون الجمع بين هذه الاحاديث وبين نصوص الكتاب العزيز
وأقول ان ما كان موضوعا فقد بينه النقاد بدور العلم ونجوم الهدى (رح) ومن
سلك الطرق المؤدية عرفه والصحيح قد بينوه على اختلاف مراتبه وهو كثير وشريعة
الله ودينه هو ما في الكتاب والسنة النبوية - والعجب ان الدكتور الفاضل قد
ذكر في رسالته هذه ان في الكتاب كثيرا من الاحكام الخاصة ثم هو ينكرها هاهنا
ونحن نعلم ان فيه الخصوص والمقيد والمجمل والمبين . والاحاديث وان كان قديوجد
فيها بعض ذلك الا ان ما فيها من ذلك هو أقل مما في القرآن . ونبيه (ص) عن
تدوينها قد قدمنا الكلام عليه والمسلمون قد أحسنوا التوفيق بين الاحاديث وآيات
الكتاب وما اعترض به حضرته قد عرفت الجواب عنه
أما قوله واني لأعجب من أهل الحديث وقوله فكأنه يجب على كل مسلم بمجرد
ما يسمع أقوالا منسوبة الى الرسول (ص) ان يفني حياته في معرفة أحوال رجالها
(المناج ٧) (٦٦) (المجلد الثاني عشر)

والوقوف على أمورهم إلى قوله فأبي حرج في الدين أكبر من هذا وخصوصا كلما طال العهد إلى آخره

وأقول الأمر أيسر وأسهل مما ظن الفاضل - فالتأهل للنظر قد سهل الله له الأمر بما قد صنفه العلماء من الأصول وما جمعه من الصحاح التي قد هذبت وقيت وقربت واختصرت على أن الجهد والاجتهاد في تحصيلها هو من أفضل الطاعات وأولى ما انفقت له نفائس الاوقات « ما عندكم ينفد وما عند الله باق » فسد الزمان وتركت الاديان والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله فلتكن منكم أمة يدعون إلى الخير - اما الاموام فلا حرج عليهم ولا تضيق - وقد قال تعالى « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » - أي اسألوهم عن دين الله لاعتقاداتهم المخالفة له فمن أجاب بغير ما شرعه الله أو بما يخالف ما شرعه فليس هو من أهل الذكر الذين أحال الله عبادته إلى سؤالهم بل هو من أهل الرأي المذموم ولا نسري ما مراد الفاضل بهذا والله المستعان

قال حضرة الفاضل حفظه الله في الكلمة السابقة من رسالته - السنة في اللغة وفي اصطلاح السلف هي الخطة والطريقة المتبعة الى ان قال وهناك فرق عظيم بين لفظ السنة ولفظ الاحاديث ويجب على كل باحث ان يدورس هذا الفرق جيدا حتى لا يقع في الخلل والخطب - وقال اما تسمية الاحاديث مطلقا بالسنة فهي من اصطلاح المتأخرين الى ان قال - والسنة لا تكون لإعملية - وأقول ان الله قد أمر باتباع رسوله (ص) ولا شك ان الاتباع يدل على امتثال أمره فيما قال (ص) ونحن لا ننكر ان الاتباع لمة يكون في الفعل أكثر منه في القول - أما كون ذلك هو العرف الشرعي فلا نسلمه وإذا كانت السنة هي الخطة والطريقة كما قال حضرة فلا شك ان الخطة يكون أصلها القول - والطريق والطريقة والسبيل معناها واحد - وقد قال تعالى « قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني » والدعاء قول وقد سماه سبيلا - والفاروق الخليفة الثاني (رض) قال أصبح أهل الرأي أعداء السنن أعينهم الأحاديث ان يعوها وتفتت منهم ان يردوها فاستبقوا الرأي - وفي رواية واستهوا حين يسألون ان يقولوا لا نسلم

فعارضوا برأيهم فاياكم واياهم . وفي رواية أخرى اياكم وأصحاب الرأي فانهم أعداء السنن أعينهم الاحاديث ان يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا - قلت وهذه الآثار سواء كانت موقوفة حقيقة أو قد سمعها من رسول الله (ص) فانه رضي الله عنه قد سمي الاحاديث سننا وبذلك يظهر ان تسميه الاحاديث سننا ليس هو اصطلاح متأخر وقد روي وصح عن غيره نحو ذلك وهو كثير - على انا نقول أيضا ان الله كما أمر باتباعه في سنه (ص) كذلك قد أمر ورغب وأكد بطاعته - والطاعة انما تكون في أمره القولي حقيقة وقد ذكرنا ذلك وما يقاربه و يضارعه بما لا مزيد عليه في رسالتنا السابقة

قال ولو كانت واجبة الاتباع لعلها الناس جميعا في عصره (ص) وجروا عليها في أعمالهم - وقال وهذا أدل دليل على انها لم تكن ديناعاما لجميع البشر الى آخره . وأقول لا يلزم ذلك لان جميعهم لم يعلوا القرآن أيضا ولم يجروا في فهمه على طريقة واحدة في كل مسألة مسألة واقعة واقعة وهذا الخليفة عمر (رض) من كبارهم قد خفي عليه أمر الصداق وهو موجود في القرآن فلما قرأت عليه الا امرأة قوله تعالى «وَأْتِمِمْوا قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا» قال «رجل أخطأ وامرأة أصابت» . فاشتراط استوائهم في العلم والعمل واتفاقهم على جميع الاحكام شرط انمو لم يقل به أحد من المسلمين كلهم ولم يكن لحضرة الدكتور حفظه الله فيه سلف لاني العمل ولا العلم بالقرآن ولا في السنة - واذا كان الامر في القرآن كما عرفت وقدامتاز بانه كلام الرب بلفظه وهم مأمورون بتبليغ لفظه للاعجاز ومتعبدون بتلاوته في الصلاة ونحوها وانبي (ص) كان يقرأ عليهم في الصلوات الجهرية ونحوها وهم كذلك . كل ذلك وهم لم ينتقوا على جميع احكامه ولا على العمل بجميعها كما عرفت فكيف يصح ان يشترط ذلك في الحديث وهو انما هو في المرتبة الثانية ؟ أفليس من الجائز ان يقول (ص) قولاً ويحدث بحديث أو يحكم بحكم فلا يسمعه ولا يحضره الا بعضهم فيخفي على الآخرين ؟ على ان بعض الاحاديث قد عمل بها واتفق عليها أهل الحل والعقد منهم (رض) وقد حدثت أمور ووقائع فرجموا فيها الى العمل بالحديث واذا صح عندهم الحديث فلم يكونوا يتأخرون عن العمل به - وأيضاً أقول بلا مجازفة قل

ان يوجد حديث يصلح للاحتجاج به الا وقد عمل به منهم عدد - ومن لم يعمل به فنحن نعلم ونقطع بأنه لم يبلغه أو لم يصح عنده وذلك بدعي مدة عملهم فلا إيراد ولا شبهة فيتأمل فيما قدمناه من الحجج والله أعلم
فلاحاديث الصحيحة قد جري عليها العمل بلا انقطاع الى يومنا هذا - اما الخلاف في الدلالات والدرجيج وتقديم بعض الأدلة على بعض في موارد الخلاف والتعارض فهو واقع في القرآن والحديث يعرف ذلك من اختبره وعليه فلا يصلح ذلك دليلاً على ان الشرع موقت بزمان دون زمان وحال دون حال
ونحن قد قلنا في رسالتنا السابقة ان جميع الاحاديث المتفق على صحتها او التي صححها او احتج بها اهل الكتب المشهورة قد تلقتها الامة بالقبول فلا نفي للكلام خوف الاطالة

قال الفاضل حفظه الله في الكلمة الثامنة من رسالته

(١) قال الامام احمد بن حنبل (رح) ما معناه ان الاحاديث الواردة في تفسير عبارات القرآن الشريف لا أصل لها - واقول اولاً ان الدكتور الفاضل اذا أخذ هذه المقالة عن الامام احمد (رح) وضم اليها ان جميع السنن لا تقبل ولا يجب العمل بها فاذا يبقى بين ايدي المسلمين من بيان الدين ومجملات القرآن . وعليه فلا يبقى الا العمل بالرأي وقد عرفت ما فيه - (أستبدلون الذي هو ادنى بالذي هو خير) قلت والذين عرفوا الامام احمد واقواله انما حملوا قوله على انه لم يصح عنده في ذلك شيء مرفوع لأن عامة ما يروى انما هي المراسيل - وقد قال غيره من الأئمة ان حكم اكثر الموقوفات في ذلك الرفع وعدم علمه لا ينفي ان يكون هناك شيء كثير مرفوع لم يأنه - على انه قد نقل عنه في الاتقان انه قال اي الامام احمد بمصر صحيفة في التفسير رواها علي ابن ابي طلحة لورحل رجل فيها الى مصر قاصدا ما كان كثيراً

وما قاله الامام احمد (رح) لا يفيد الدكتور الفاضل شيئاً - وفرق بين ما ذهب اليه الدكتور الفاضل وما يدل عليه قول الامام احمد رحمه الله أمين ولو أردنا ان نورد عن الامام ما قال في وجوب اتباع الاحاديث لاستدعي ذلك مجلداً كبيراً وكذلك

الامام الشافعي (رح) كلاهما على تقيض مذهب الفاضل الدكتور - وقول الامام الشافعي (رح) في النسخ انما هو من نوع الكلام فيما اذا تعارضت الادلة أما ما نقل عن أهل الظاهر فليس كما قال ولم نر من نقل عنهم عدم وجوب العمل بها كيف ومذهبهم انما اشتهر بالعمل بالقرآن والحديث فقط ولذا يقال لهم أهل الظاهر - انما ينقل عن بعضهم انه منع تخصيص الكتاب بالكتاب وهو مبني على اصطلاح متأخر اعتمده والحق خلافه - نعم نقل عن امامهم داود (رح) ان التواتر من السنة يعارض الكتاب ولا يخص احداهما الآخر أي فهو يتوقف حتى يعلم التاريخ وحينئذ يكون ذلك عنده من مسائل النسخ لا التخصيص واما آحاد السنة الصحاح فلا تعرف لم خلافاً منقولاً قلاً موثقاً انهم منعوا تخصيصها للقرآن . وبذلك تعرف ان قولهم انما هو مخالف ومناقض لمذهب الاخ الفاضل الدكتور حفظه الله

قال قال جمهور الاصوليين انها ظنية - واقول قد قدمنا الكلام على ذلك

وان الحق غير ذلك على انهم مجمعون على وجوب اتباعها

قال وقال جمهور المسلمين انه لا يجوز الأخذ بها في العقائد . واقول كونهم الجمهور غير مسلم بل الجمهور من عهد رسول الله (ص) الى يومنا هذا على خلاف ذلك على انه لا يجب علينا ان نعتمد وتدين باقوال الرجال الا اذا وافقت الصواب من السنة والكتاب . قال قال كثير من الائمة كالفاضي عياض انه لا يجب الأخذ بها في المسائل الدنيوية المحضه - واقول قد سبقهم الى ذلك سيد المرسلين (ص) فيما صح عنه لكنه لا يدل على ما زعمه حضرة الفاضل ولا يؤيد مذهبه

قال وقال جميع الحديثين ان الموضوع منها كثير وتمييزه عسير جدا وفي بعض الاحوال مستحيل - قلت اما ان أحداً منهم قال ان تمييزه مستحيل فغير مسلم واما الكثرة فلا بأس وهم قد ميزوا ذلك وظهر امر الله

واما ما نقل عن الامام ابي حنيفة فان صح ذلك كان بحسب اطلاعه لا انه في نفس الامر كذلك وامام الاحناف رحمه الله قد استفاض عنه وجوب تقديم الحديث الضعيف على الرأي فهو واتباعه الصادقون على تقيض ما يذهب اليه الفاضل الدكتور

وما نقل عن الامام مالك (رح) فليس مما نحن بصدده وانما هو من باب ترجيح احد الدليلين اذا تعارضا وهو لا يدل على ما ذهب الفاضل الدكتور حتى ولا من باب الاشارة ومذهب الامام مالك (رح) معروف في ايجاب العمل بالاحاديث الصحاح قال اجمع المسلمون على عدم تكفير من انكر أي حديث منها . قلت ان من أنكر ذلك لانه لم يصح لديه فالامر كذلك ونحن نقول بذلك وأما من ردهما عرف ان النبي (ص) قاله بلا مسوغ فهو كافر برسالة محمد (ص)

وقوله ان تناقضها كثير الى آخره جوابه ان ذلك انما هو في نظر بعض الناس ودعوى الكثرة والاستحالة في التوفيق غير مسلم . وقوله قام الدليل الحسي الى آخره جوابه اننا لانسلم ذلك . وقوله لم يجمعها الصحابة الخ قدمنا الكلام عليه قال لم يبلغوها الى الامم بالتواتر . أقول ذلك غير لازم وهو لا يضرنا والشيء لا يكون متواترا الا اذا تواتر بل قصدت واطى وانما يكون متواترا بالاتفاق (كذا) قال انهم نهوا عن كتابتها وأحرقوا ما كتبوه منها . وأقول قدمنا الكلام على الكتابة وأما الاحراق فهو لم يكن لاحاديث النبي (ص) . وعلى المدعي البيان بما يعين ويدل على مراده

قال قد نهي بعضهم عن التحديث وكرهه . أقول ان صح ذلك فانما هو عن بعضهم وسببه كما قال خوف الغلط على رسول الله (ص) فيقع المكثري الكذب على رسول الله (ص) على ان من يقال انه كره ذلك هو نفسه قد حدث عن رسول الله (ص) بأحاديث كثيرة واذا كان مراده أن الذي كره ذلك عمر (رض) فقد روى عنه الجم الغفير أحاديث كثيرة وقد قدمنا بعض قوله في الاحاديث وان غيره فعله بيانه على ان كراهة الاكثر من التحديث اذن وما ذهب اليه الدكتور الفاضل اذن آخر فلا حجة له في ذلك فتأمل

قال كان افاضلهم أقل الناس حديثا الخ وأقول ذلك غير مسلم على ان التحديث القليل الذي يسلمه هو حجة عليه ينقض مذهبه ونحن نقول ان عدم الاكثر له أسباب كثيرة ليس هذا موضع بسطها .

قال من كان من الصحابة (رض) كثير الحديث ملوه وجزروه كما فعل عمر

(رض) بأبي هريرة (رض) وأقول أبو هريرة من الثقات ومن الصحابة الكرام -
وكلام عمر له أسباب غير ما يريده الدكتور الفاضل وقد عرفت بعض كلام عمر
«رض» وهو من أكثر الصحابة أمراً باتباع الحديث والسنة وقد حدث عن رسول
الله «ص» بأحاديث كثيرة

قال ان أئمة المسلمين لم يتفقوا على الصحيح منها . قلت بل قل اتفقوا على كثير
من ذلك وهذا ان صح ان يقال فإما كان قبل ان تدون أما بعد ان صنفت ودونت
فقد اتفق الحفاظ والأئمة المتأخرون على قبول تصحيح ماوسم بالصحة في الكتب
المشهوره وما بقي فيه بعض اختلاف فهو طفيف يمكن المنصف تمييزه

قال لم يمتن المسلمون بحفظها كما حفظوا القرآن أقول لا يلزم ذلك ولا يضرنا ونحن
لم نقل انه يلزم لها في الحفظ اللفظي ما يلزم ويجب للقرآن على انه قد اعتنى بحفظها
كثير من الأئمة والقادة وأهل الترائخ الواقدة الدائدون عن الدين كما اخبر بهم سيد
المرسلين «ص» فجزاهم الله عن هذه الأمة خير الجزاء ورحمهم الله ورضي عنهم وارضاهم
آمين وصلى الله وسلم على رسله الامين الى يوم الدين



هذا جواب ما كتبه الدكتور الفاضل بفاية الاختصار وأنا ارجو حضرة شيخ
الاسلام أن يطبع ذلك في المنار الاخر ولو دفعات متفرقة فانه قد رغب فيه كثير من
قراء المنار ومن ينظره بين الاعتبار - وأتمس من حضرته ان يصلح ما فيه من الخطا
والزال لأني كتبه بهجلة بعد ان كنت أردت الأعراض عن الجواب ولكن ارضاء
لله ورسوله «ص» ثم للإخوان الكرام الذين رغبوا في ذلك كتبت ذلك ارجو
وأتمس من حضرة شيخ الاسلام أن يذكر ملخص رأيه وكذلك أتمس من علماء الاسلام
حفظهم الله وايدبهم الدين ان يتكلموا ولو بالتصويب والتخطئة فان الزمان كما ترون
أهله أول ما يبادرون الى حب الخلاف ولو لأضعف الشبهات فنسأل الله العافية في
الدين والدنيا والآخرة وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على
رسوله وآله الى يوم الدين

قال ذلك بقره وكتبه بقلمه

الحقير صالح بن علي بن ناصر البافعي

(المنار) اتنا نشكر لصديقنا الاستاذ الياضي غيرته على السنة السنية وعنايته بالدفاع عنها في هذا الزمن الذي عاد الاسلام فيه غريبا كما بدا ونسال الله تعالى ان يجعلنا وإياه من الغرباء الذين يظهرون السنن كما ورد في بعض روايات الحديث . ثم نشكر له حسن ظنه بنا ومنه أمره إيانا بإصلاح ما عساه يوجد في كلامه من خطأ وزلل وإطراؤه إيانا بالألقاب والنصوت التي لا نستحقها

اما رأينا في المسائل التي جرت المناظرة فيها بينه وبين صديقنا الدكتور محمد توفيق افندي صدقي فلا نرى ان نبحث في جزئياتها بالتفصيل لما في ذلك من التطويل الذي يملأ القراء ويسرع على أكثرهم ضبطه وربطه بأصله ومن كان مستقل الفهم غير مقلد في العلم قلما يوافق رأيه رأي واحد من المختلفين أو المتناظرين في مثل هذه المسائل بل يرى أن كل واحد أخطأ في بعض المسائل وأصاب في بعضها وهذا هو رأينا في جزئيات كلام صديقنا المتناظرين .

وأما المسائل الثلاث الكلية التي هي أقطاب هذه المناظرة — وهي مسألة النسخ ومسألة العمل بالأحاديث وإفادة أخبار الآحاد العلم أو الظن — فستقول فيها قولا مختصرا مفيدا ان شاء الله تعالى ونرجو ان يكون ذلك في الجزء السابع

باب الانتقاد على المنار

﴿ ايضاح وانتقاد ﴾

جاءتنا هذه الرسالة من صاحب الامضاء فنشرها ونجيب عنها وهي :

العلامة الفضال السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار الاغر

(١ — تحية وسلاما) وبعد فيظهر ان المنار في جوابه على سؤالي الانتقادي

المنسوخ في صحيفة (١٨٩ ج ٣ م ١٢) لم يتمكن في معرفة قصدي من الانتقاد أو السؤال

وأنا بغاية الايجاز اعيد عليه تفصيل مقصدي وما اتقده عليه .

لا يخفى ان كل انسان يهمة مستقبله وان شئت قل تهمة الآخرة أكثر من